Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات البرنامج

مرحلة التقييم المسبق

11 أكتوبر 2016

تقرير رقم: 109593

اسم العملية	التمويل الثاني لسياسة التنمية البرامجية لضبط أوضاع المالية العامة، وتوفير الطاقة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	جمهورية مصر العربية
القطاع	قطاع الطاقة العام (50%)؛ إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة (30%)؛ التجارة وزيادة القدرة على المنافسة (20%)
الرقم التعريفي للعملية	P161228
أداة الإقراض	الإقراض لأغراض سياسات التنمية
البلد المقترض	جمهورية مصر العربية
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	وزارة التعاون الدولي
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	11 أكتوبر 2016
التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق	15 نوفمبر 2016
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	20 ديسمبر 2016
قرار الاستعراض المؤسسي	

أولا. خلفية عامة عن البلد والقطاع

مصر هي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويبلغ تعداد سكانها 89 مليون نسمة ولديها رابع أكبر اقتصاد بالمنطقة بإجمالي ناتج محلي قدره 320 مليار دولار في عام 2014. وهي تمر حاليا بمنعطف مهم في منطقة تموج بالاضطرابات والصراعات. وفي عام 2011، بشّر الربيع العربي – الذي جاء نتيجة لأوجه القصور والضعف المزمنة في تقديم الخدمات العامة، وعدم قدرة النمو على تحقيق نواتج اجتماعية إيجابية، وضعف المنافسة ونقص الشفافية – بمجيء حقبة جديدة في المنطقة. وقد اتخذت الحكومة خطوات أولية مهمة في تطبيق إصلاحات أساسية من المرجح في حال استمرارها أن تضع الاقتصاد على مسار النمو، وأن تؤدي إلى زيادة فرص تحقيق نمو في المستقبل يكون أكثر اشتمالا لفئات المجتمع عما كان عليه الحال في الماضي. وتهدف سلسلة تمويل سياسات التنمية البرامجية إلى مساندة هذه الإصلاحات الجديدة المهمة وتدعيمها.

ثانيا. أهداف العملية

تقوم سلسلة تمويل سياسات التنمية على ثلاث ركائز تشكِّل في الوقت نفسه أهداف البرنامج الإنمائية لهذه العملية، وهي: (1) تعزيز ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة معدلات تحصيل الإيرادات، والحد من تضخم فاتورة الأجور، وتدعيم إدارة الدين؛ (2) ضمان توفير إمدادات الطاقة المستدامة من خلال مشاركة القطاع الخاص؛ و (3) تعزيز مناخ ممارسة الأعمال من خلال قوانين الاستثمار، واشتراطات إصدار التراخيص الصناعية، فضلا عن تعزيز المنافسة.

ثالثا. دواعي مشاركة البنك الدولي في هذا المشروع

هذه العملية هي الثانية في سلسلة من ثلاث عمليات تمويل لأغراض سياسات التنمية، تغطي الفترة 2015 – 2017. وعلى الرغم من وجود مخاطر كبيرة، بما في ذلك من منظور تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات، فإن سلسلة تمويل سياسات التنمية المقترحة ستلعب دورا إستراتيجيا أساسيا في تعميق مساندة البنك للإصلاحات الهيكلية الضرورية في مصر. وستتضمن مشاركة البنك أيضا إتاحة الخبرات والدروس العالمية المستخلصة ذات الصلة بتسلسل الإصلاحات وتنفيذها.

رابعا. التمويل المقترح

المصدر	(بملايين الدولارات الأمريكية)
المقترض	0
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1,000
الإجمالي	**1,000**

خامسا. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

وزارة التعاون الدولي هي هيئة التنسيق الرئيسية للمتابعة والتقييم، وذلك من بين الوزارات الخمس الأخرى المشاركة. وتقع مسؤولية الإجراءات المسبقة المبينة تفصيلا في العملية على كاهل الوزارات الخمس: وزارة المالية، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة البترول، ووزارة التخطيط، ووزارة التجارة والصناعة. وستظل مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات، والمنشأة من أجل عملية التمويل لأغراض سياسات التنمية، تمارس عملها. وستقوم وزارة التعاون الدولي بالتنسيق مع الوزارات الأخرى بشأن متابعة مؤشرات النتائج التي تستند إلى مؤشرات قطاعية تُنشر بصفة روتينية.

تتم متابعة نواتج البرنامج من خلال قياس التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات النتائج المدرجة في مصفوفة السياسات والنتائج. وتتولى وزارة التعاون الدولي مسؤولية عرض المعلومات المتصلة بتنفيذ الإصلاحات والتقدم المحرز في تحقيق النتائج في الوقت المحدد وبطريقة مرضية للبنك.

سادسا. المخاطر وتخفيف آثارها

التصنيف العام لمخاطر العملية يُعد مرتفعا. وتتضمن المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة العملية على تحقيق هدفها الإنمائي ما يلي: (أ) تحديات الاقتصاد الكلي المرتبطة بارتفاع عجز الموازنة العامة وتراجع مستويات احتياطيات النقد الأجنبي؛ (ب) التحديات السياسية وتحديات نظم الإدارة العامة والحوكمة؛ (ج) التحديات الخاصة بالإستراتيجيات القطاعية؛ و (د) ضعف القدرات المؤسسية وقدرات التنفيذ. ويمكن لهذه المخاطر، إن وجدت، أن تؤثر بصورة منفردة أو مشتركة في رغبة الحكومة وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات أو أن تجعل نتائج أجندة التنمية أقل نجاحا.

وعلى كل حال، فان مخاطر عدم المشاركة تفوق مخاطر البرنامج: إذ تشهد المنطقة حاليا اضطرابات غير مسبوقة مع استمرار الصراعات في الدول المجاورة لمصر. ويتطلب تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز النمو المستدام والاحتواء الاجتماعي والآثار الناشئة عن عمليات النزوح والتشرد أعلى درجة من الاهتمام من واضعي السياسات في العالم؛ حيث يشكل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي عنصرا أساسيا. وسيكون لخطر وقوع اضطرابات في مصر تداعيات هائلة على المنطقة وأوروبا والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وقد اتخذت مصر خطوات ملموسة لتعزيز معدلات النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص والذي يركز على خلق الوظائف، وأمام مجموعة البنك الدولي فرصة فريدة لإعادة تصويب علاقتها وتسهيل استمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات المصري في الأمد المتوسط، مما يكمل برنامج صندوق النقد الدولي المقترح لفترة ثلاث سنوات بشأن تسهيل التمويل الممدد.

سابعا. أوضاع الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

تنفّذ الحكومة المصرية عددا من الإصلاحات العميقة والهيكلية والتي سيستغرق تحقيق منافعها بعض الوقت وربما تترتب عليها آثار توزيعية عكسية في المدى القريب. ويتعلق برنامج الإصلاحات التي تدعمها سلسلة قروض سياسة التنمية بالمجالات التي رأت الدراسة التشخيصية المنهجية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي أنها ضرورية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك في مصر. فعلى سبيل المثال، يمكن لتحسين حوكمة قطاعي الكهرباء والغاز أن يساعد على تحسين تقديم هذه الخدمات، الأمر الذي قد يعود بالنفع على جميع المستهلكين. وهناك إجراءات عديدة يمكن أن تسهم بشكل غير مباشر في خلق فرص عمل بالقطاع الخاص والذي من شأنه توفير طريقة أكثر استدامة لرفع مستوى الرفاهة والمستويات المعيشية لأن الأسر التي بها أفراد يعملون لا تكون على

الأرجح ضمن أفقر 40 في المائة من السكان. ويمكن أن تؤدي تدابير شفافية المالية العامة، كموازنات المواطن، إلى توعية الجمهور العام حول أنشطة الحكومة، وتساعد في بناء تأييد عام لإصلاحات السياسات الصعبة شريطة أن يكون هناك تواصل قوي وفاعل مع المواطنين لزيادة وعيهم بشأن هذه التدابير. وقد التزمت الحكومة المصرية بإعادة تخصيص حصة من الموارد المستخدمة في دعم الطاقة لصالح الحماية الاجتماعية، ويمكن أن يساعد ذلك على زيادة رفاهة الأسر في الأمد الطويل من خلال تحسين نواتج التعليم والصحة. ولكن تحقيق منافع هذه الإصلاحات في الأمد الطويل يتوقف بشكل عام على كيفية تطبيقها وكيفية إدارة الحكومة المصرية للآثار الاجتماعية والتوزيعية المصاحبة لها في الأمد القصير.

ومن المُستبعد أن تؤدي السياسات التي يساندها التمويل المقترح إلى حدوث آثار سلبية على بيئة البلد أو قاعدة موارده الطبيعية. وقد قيّم البنك الدولي احتمالات أن تؤدي أي سياسات وطنية معينة يشتمل عليها تمويل سياسات التنمية إلى حدوث آثار ملموسة على البيئة البلاد، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وخلص التقييم إلى أنه من المتوقع أن تتمخَّض عملية تمويل سياسات التنمية المقترح عن آثار إيجابية عامة على البيئة والموارد الطبيعية في مصر. وتتألف الركيزة الثانية من هذه العملية المقترحة، التي تتعلق بتعزيز إمدادات الطاقة المستدامة، من عدد من الإجراءات التدخلية على صعيد السياسات يُتوقع أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في وضع الطاقة بالبلاد، ولاسيما حدوث زيادة في التحوّل من استخدام الوقود إلى الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، وفي قطاعات الإنتاج بمصر. وتشتمل التغييرات الأخرى المخططة التحوّل نحو استخدام المزيد من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء. وفضلا عن ذلك، من المتوقع أن تُؤدِّي الزيادة التدريجية المزمعة في رسوم الكهرباء إلى تقليل الاستهلاك من خلال الترشيد وزيادة كفاءة الاستخدام. ومن الواضح أن هذه الإجراءات التدخلية المقترحة ستُفضِي إلى منافع بيئية يمكن تحقيقها من خلال خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما سيسهم في أجندة مصر لمكافحة تغيُّر المناخ، وتقليص انبعاثات مُلوِّثات الهواء، ومن ثم المساعدة على خفض المخاطر الصحية وتحسين نوعية الهواء.

ثامنا.نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال:أشيش كانا
المسمى الوظيفي: كبير خبراء الطاقة
هاتف: +20-2 2574-1670/1516
بريد إلكتروني: akhanna2@worldbank.org
المكان: القاهرة ، جمهورية مصر العربية (مكتب البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

للاتصال: إبراهيم شودري
المسمى الوظيفي: خبير اقتصادي أول

بريد إلكتروني: ichowdhury@worldbank.org
المكان: القاهرة ، جمهورية مصر العربية (مكتب البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

المقترض
للاتصال: الدكتورة سحر نصر
المسمى الوظيفي: وزيرة التعاون الدولي
بريد إلكتروني: snasr@moic.gov.eg

تاسعا. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـــ:

The InfoShop
البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: 4500-458 (202)
فاكس: 1500-522 (202)
موقع الويب: http://www.worldbank.org/infoshop